رداً على رسالة غامضة المصدر ومجهولة الهوية تطالب بحل مجلس الأمة وتعليق الدستور

«الملتقى الوطني للإصلاح»: الدستور الكويتي حدث مفصلي مهم في تاريخ الكويت السياسي

أصدر الملتقى الوطني للإصلاح بياناً رد فيه على بعض المطالبات بحل مجلس الأمة حلاً «خارج رحم الدستور» و «تعليق» الدستور لمدة خمس سنوات أو لمدة غير محددة، عبر رسالة مبهمة تم تداولها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

وجاء في بيان الملتقى: تداولت بعض الأوساط ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي رسالة مبهمة مضمونها الرئيسي يطالب بحل مجلس الأمة حلاً «خارج رحم الدستور» و «تعليق» الدستور لمدة خمس سنوات أو لمدة غير محددة، بحجة بعض الظواهر السلبية التي صاحبت عمل المجلس. وبالرغم من أن الرسالة غامضة المصدر ومجهولة الهوية مما يفقدها المصداقية فيمن يكون وراءها، إلا أننا آثرنا الرد عليها، لما تحتويه من أطروحات خطيرة ومغالطات قُصد منها التعدي على المكتسبات الدستورية وتشويه تاريخ الحياة البرلمانية.

أولاً: نعلن رفضنا للأساس الذي قامت عليه الرسالة بوصف الدستور "خطأ" بحق الشعب الكويتي، ونحن على النقيض من ذلك تماماً حيث نعتبر أن إقرار الدستور الكويتي يُعد حدثاً مفصلياً مهماً في تاريخ الكويت السياسي، إن لم يكن أهمه قيمة واعتباراً، إذ تم توثيق وتقنين العلاقة الرضائية الطيبة بين الشعب الكويتي الكريم وأسرة الصباح الكريمة والتي امتدت أكثر من قرنين من الزمان، هذا الدستور الذي اعتبر ولازال قفزة حضارية به تحقق ميلاد الكويت الحديثة.

كما نرفض تلك المغالطات التي وردت في الرسالة الخاصة بالإساءة والتشكيك بالدور الوطني لمجلس الأمة وأعضائه في فترة ما قبل وأثناء الغزو، ونرجع ذلك إلى الجهل أو بقصد العبث والتزوير بالحقائق التاريخية، والحقيقة أن تغييب المجلس من خلال الحل "اللادستوري" الممتد لأكثر من أربع سنوات كان من ضمن أسباب إضعاف دور المجلس، وقد جاء مؤتمر جدة خير رد لإبراز الموقف الوطني والتاريخي للشعب وفي مقدمته تمسكه بالشرعية الدستورية فكان خير معين ودافع للتضامن الدولي لنصرة القضية الكويتية.

وبالرغم من إقرارنا بالعديد من المظاهر السلبية التي صاحبت عمل المجلس في العقدين الماضيين سواء على مستوى تدني الأداء النيابي الفردي أو على المستوى المؤسسي في انحراف المجلس عن أداء مهامه التشريعية والرقابية، وذلك كله حصيلة للتخريب المتعمد من قبل الحكومات والقوى المعادية للديمقراطية.

إلا أن المسعى الصادق لمعالجة هذه الانحرافات لا يكون بهدم الأساسات التي يقوم عليها بناء النظام الديمقراطي الكويتي وإنما بعلاج التشققات الحادثة في هذا البناء، من خلال معالجات جذرية لجميع الانحرافات التي رافقت وترافق حتى اليوم العملية الانتخابية منذ فتح القيود الانتخابية إلى وضع الناخب لورقته في الصندوق، ولعل هذه فرصة مناسبة أن نذكر بهذه المعالجات والتي تتمحور حول الإجراءات المصاحبة للانتخابات البرلمانية:

د. حسن جوهر

التصدي للعبث بالقيود الانتخابية، من حيث التأكد من صحة بيانات المسجل لقيده أو الناقل له بتدقيق البيانات والتحري والتحقيق لإثبات السكن، كذلك البحث والتقصي على سبيل المثال في الأعداد الكبيرة التي تقطن نفس السكن وغيرها من الحالات، ومعاقبة من يثبت تلاعبه في البيانات المقدمة.

وإتاحة الفرصة لناخبي الدائرة للطعن في صحة القيود الانتخابية في الفترات والتواريخ المبينة بقانون الانتخاب بضوابط تعليق أسماء الناخبين في المخافر وتسهيل الاعتراض عليها، مع ترحيل مدد الاعتراض الإداري أو الطعن القضائي. ورفع الحكومة يدها عن التدخل بالانتخابات بصورة مباشرة بإسناد الإشراف عليها لجهة محايدة مستقلة، ووقف تدخلها بدعم المرشحين الموالين لها مادياً ومعنوياً بتسهيل معاملاتهم غير المشروعة بالمرافق الحكومية، لمصلحة ناخبيهم بطرق غير قانونية حتى وصلنا للمجاهرة والتفاخر بالتنفيع. # ملاحقة المال السياسي أيام الانتخابات ومصادره، وتفعيل القانون وتغليظ العقوبات على كل

صلاح الغزالي

من يثبت علاقته به أو تورطه فيه.

تعديل قانون الانتخاب، بوضع سقف أعلى لمصروفات المرشح بفواتير معتمدة ومراقبة من الجهة المشرفة علي الانتخابات.

تطبيق القانون على كل من يسعى لهدم الوحدة الوطنية وتفتيتها بإقامة الانتخابات الفرعية قبلياً أو طائفياً أو عائلياً أو فئوياً أو أي شكل من أشكالها، مع تبني نظام انتخابي يمثل الإرادة الحقيقية للناخب الكويتي وليس تمثيلاً للفئة أو القبيلة أو الطائفة.. وقطع علاقه

د.محمد المقاطع

المصلحة الشخصية بين الناخب والنائب.

وقد سبق (للملتقى الوطني للإصلاح) أن طالب بهذه الأمور بمطالبته إحياء اللجنة العليا للانتخابات الذي أصدرته الحكومة بمرسوم بقانون وتم إلغاؤه قضائيا، وقدمته بمسمى يتوافق مع مهامها: (الهيئة الوطنية العليا للانتخابات) لتكون مهامها كافة إجراءات العملية الانتخابية والإشراف عليها، وفقاً للمقترح المقدم من الملتقي الوطني للإصلاح.

د. موضي الحمود

وفي الختام.. ندعو الجميع لتوحيد الموقف والجهود لرفض واستنكار والتصدي لمثل هذه الأطروحات والمغالطات الغريبة والمشبوهة الهادفة للهدم والقضاء على الثوابت والمكتسبات الدستورية من خلال الالتفاف حول هذه المطالب الإصلاحية المستحقة إلى أن تتحقق.

وقد وقع البيان: د. حسن جوهر– لولوة الملا– صلاح الغزالي – د.محمد المقاطع– عبدالمحسن مظفر– د. موضي الحمود– عبدالوهاب البناي– يوسف الشايجي.

انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية وانسجاماً مع التوجيهات السامية لسمو الأمير

الكويت تواصل نهجها الإنساني في ظل جهودها لمكافحة «كورونا»

واصلت مؤسسات دولة الكويت الإنسانية نشاطها في ظل جهود الدولة لتعزيز إجراءات مكافحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19)، وذلك انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية وانسجاما مع التوجيهات السامية لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وإكمالا لدور دولة الكويت المميز في هذا الجانب.

وفي إطار الجهود الدولية والتعاون مع منظمة الصحة العالمية باحتواء انتشار وباء فيروس كورونا المستجد وبناء على أمر صاحب السمو أمير البلاد بتقديم دعم مالي لمنظمة الصحة العالمية فقد قرر مجلس الوزراء تخصيص مبلغ وقدره (20) مليون دولار أمريكي وذلك مساهمة من دولة الكويت في تمويل عمل مكافحة الوباء التزاما بواجباتها الأخوية والإنسانية.

ومن جانبه أشاد مدير عام منظمة الصحة العالمية تيدروس غيبريسوس بالتبرع السخي الذي قدمته دولة الكويت إلى المنظمة في اطار مكافحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وقال غيبريسوس في مؤتمر صحفي: إن "دولة الكويت اليوم هي أكبر بلد دعمت المنظمة بتوفير 60 مليون دولار أمريكي لصالح تمويل برامج الاستجابة للتصدي لهذا الفيروس في العالم، الذي أصاب أكثر من مليون شخص وخلف أكثر من 50 الف حالة وفاة".

وعلى الصعيد المحلي انطلقت يوم السبت قبل الماضي حملة (فزعة للكويت) التي نظمتها الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بالتعاون مع 41 جمعية خيرية كويتية على مدى يوم واحد لدعم الجهود الحكومية في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وأعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية الكويتية أن حملة (فزعة للكويت) جمعت تبرعات بلغت 198ر169ر9 ملايين دينار كويتي (نحو 30 مليون دولار أمريكي) تم جمعها من 198227 متبرعا.

وقال الناطق الإعلامي باسم الحملة الدكتور خالد الشطي لـ (كونا): إن الحملة جاءت استجابة للنداء السامي من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وتعبيراً عن تضامن كل فئات المجتمع في مكافحة الفيروس وما خلفه من آثار اقتصادية واجتماعية.

ولفت الشطي إلى أن ذلك استدعى لتلك الفزعة الوطنية لتوحيد جهود جميع الجمعيات الخيرية تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية متوجها بالشكر الجزيل للمقام السامي على لمسته الحانية ومشاعره الأبوية تجاه كل من يعيش على أرض الكويت وللجهات الرسمية والجمعيات والمبرات الخيرية في مواجهة أزمة (كورونا).

من جانبها قالت الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية في الوزارة هناء الهاجري في تصريح صحفي إن هذه الحملة انطلقت استجابة من وزارة الشؤون الاجتماعية للجهود الحكومية المبذولة للعمل على مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) وانطلاقا من أهمية العمل الخيري في دولة الكويت.

وأشادت بتجاوب الجمعيات الخيرية بالمشاركة في هذه الحملة بهدف دعم الجهود الحكومية والاهلية في مواجهة هذا الوباء مؤكدة حرص الوزارة على تنوع الجمعيات الخيرية والمبرات المشاركة في الحملة والسماح لأكبر عدد من الجمعيات الخيرية بإطلاق الحملة.

وأضافت أن ذلك ساهم في تعزيز العطاء لجميع شرائح المجتمع في المشاركة ومنحهم فرصة بالمساهمة بالدعم اللوجستي للمراكز والمحاجر الصحية ومساعدة المتضررين من الأسر المتعففة وأصحاب الدخل المحدود والعمالة وفقا للضوابط والشروط والأطر القانونية.

وفي سياق متصل أكدت الحملة أن التبرعات التي تم جمعها ستوجه لثلاثة مصارف محددة مسبقا هي (دعم الأسر والأفراد المتضررين من أزمة وباء كورونا – دعم العمالة التي فقدت مورد رزقها بسبب الأزمة – مساندة الجهود الحكومية الإنسانية في مواجهة الوباء).

وذكرت الحملة أن الجهات المشاركة ملتزمة بصرف كل دينار تم جمعه في مصرفه الشرعي وفق الفتوى رقم (21ع/2020) الصادرة عن إدارة الإفتاء في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ 26 مارس الماضي ووفق الأهداف والمصارف التي تم الإعلان عنها للجمهور.

وفي سياق متصل أعلنت جمعية الهلال الأحمر الكويتي عن توزيع ثلاث وجبات يوميا بمعدل 1200 وجبة يوميا لمدة شهر كامل على مركز لإيواء العمالة المخالفة الراغبة في الاستفادة من مهلة المغادرة وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة.

وقال رئيس مجلس ادارة الجمعية الدكتور هلال الساير لـ (كونا): إن الجمعية تقدم الدعم الكامل لمكافحة فيروس كورونا وذلك من خلال تقديم العون والمساعدة في حالات الأزمات التزاما منها بواجبها تجاه دعم المجتمع الكويتي.

وأضاف الساير أن الجمعية نفذت عددا من المبادرات الإنسانية استفاد منها مئات العمال سواء المخالفة التي ترغب بالسفر أو في المدارس الثلاثة بمنطقة جليب الشيوخ التي تقطنها عمالة بسبب الحجر عليهم.

وذكر أن الجمعية وفرت أيضا وجبات غذائية يومية أخرى لمركز قوة الشرطة في منطقة جليب الشيوخ مشيرا الى أنها تشمل الطواقم الإدارية والطبية والتطوعية ورجال (الداخلية) أيضاً.

وأفاد أن هذه الظروف الاستثنائية تستوجب من كل الأطراف أن تضطلع بدورها لافتا الى أن الجمعية سارعت بتنفيذ مبادرات لدعم الاحتياجات العاجلة للحكومة في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وأوضح أن الجمعية ستواصل مبادراتها في هذا الصدد تعزيزا لرسالتها الإنسانية على الساحة المحلية ودعم الجهود لمكافحة الفيروس بالتعاون مع الجهات المعنية.

وأشاد بجهود وزارة الداخلية لتسهيل إجراءات الراغبين بالسفر الى بلادهم دون تكبد أي مبالغ مالية سواء في فترة إقامته أو قيمة تذكرة سفره الى جانب امكانية عودته الى البلاد مجددا.

كما أكد رئيس مجلس إدارة الجمعية أن الجمعية وفرت 1910 سلال غذائية لحراس المدارس في الكويت وأيضا ثلاثة آلاف سلة لعمال جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب و154 سلة غذائية لعمال المقابر.

وذكر أن الجمعية وزعت 22 ألف وجبة غذائية على العمال في مناطق صبحان وأمغرة وشرق وبنيد القار والمهبولة وسجلت 1500 متطوع ومتطوعة يبذلون الجهد في مقر الجمعية والمحاجر لخدمة المواطنين والمقيمين في الكويت معربا عن بالغ الشكر لجهودهم بشكل لافت.

وبيّن أن المتطوعين يمارسون عملهم إلى جانب اخوانهم في وزارة الصحة بالمحاجر الصحية الأربعة وهي (الخيران) و(منتزه خليفة) و(منتزه الوطنية) و(منتجع أكوامارين) مشيدا بجهودهم لخدمة الوطن.

متطوعو "الهلال الأحمر الكويتي" يوزعون الوجبات على نزلاء الحجر الصحي

توزيع الوجبات على مراكز إيواء مخالفي الإقامة

الديوان الوطني الكويتي لحقوق الإنسان يدعو لتجهيز مراكز إيواء لأطفال المصابين بـ «كورونا» عند الضرورة

دعت نائبة رئيس الديوان الوطني الكويتي لحقوق الإنسان الدكتورة سهام الفريح إلى اتخاذ الإجراءات الاحترازية بتجهيز مراكز إيواء لاستقبال أطفال المصابين بفيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) عند الضرورة.

د. سهام الفريح

وقالت الفريح وهي رئيسة لجنة حقوق الطفل في الديوان في تصريح صحفي أول أمس: إن بعض الأسر وخصوصا الوافدة ليس لديها أقرباء للاعتناء بأطفالها في حالة إصابة الوالدين وسلامة الأطفال مما يعرضهم للخطر الشديد.

وأوضحت أن المادة السادسة من قانون حقوق الطفل تنص على أن تتكفل الدولة بأولوية الحفاظ على حياة الطفل وتنشئته تنشئة آمنة تكفل حماية حقوقه واحترامها في حالات الطوارئ والكوارث والحروب.

كما دعت "ولدواع إنسانية بحتة إلى الإفراج عن السجينات الحاضنات لأطفال خوفا عليهم من انتشار فيروس كورونا المستجد" مضيفة "اننا نشعر بالقلق الشديد تجاه ذلك ولضمان صحة وسلامة الجميع نرجو الإفراج عنهم".

وأشادت بإجراءات الدولة في التصدي لهذا الوباء الفتاك والحد من انتشاره وخصوصا الكوادر التي تقف في الصفوف الأمامية لافتة إلى أن "هذه الإجراءات تمنحنا الارتياح والاطمئنان لذا نحن نقدر ونثمن كل هذه الجهود الذي شهد لها العالم من حولنا".

يذكر أن الديوان الوطني لحقوق الإنسان أنشئ عام 2015 ويشرف عليه مجلس الوزراء ويهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل على نشر وتعزيز احترام الحريات العامة والخاصة في ضوء قواعد الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها من دولة الكويت وله شخصيته الاعتبارية ويتمتع بالاستقلالية في ممارسة مهامه واختصاصاته.

أكد أن الوزير الجبري وعد بدعم المربين لاستمرار الإنتاج المحلي

البغيلي: دعم كامل للتوجهات السامية بتوفير جميع اللحوم الحية للمواطنين بأفضل الأسعار

أعلن رئيس الاتحاد الكويتي لمربي الثروة الحيوانية محمد صالح البغيلي دعم الاتحاد الكامل للتوجهات السامية للقيادة السياسية والحكومة الموقرة بتوفير جميع اللحوم الحية بأفضل الأسعار، دعما للمواطنين والمقيمين على أرض الكويت الغالية وخاصة في تلك الأزمة التي تمر بها الكويت والعالم اجمع حاليا بسبب انتشار فيروس كورونا.

محمد البغيلي

وأكد البغيلي في تصريح صحفي أن أعضاء الاتحاد وعدد من مربي الثروة الحيوانية اجتمعوا اكثر من مرة مع وزير الأعلام محمد الجبري حيث تم مناقشة عدد من القضايا المهمة التي تخص المربين وفي مقدمتها ضرورة توفير الدعم المطلوب لاستمرار المربين في توفير جميع انواع اللحوم المحلية بشكل دائم في السوق الكويتي باعتبار القضية امن اجتماعي وخاصة في ظل الظروف الراهنة وايضاً خلال شهر رمضان المبارك والأعياد.

وأوضح البغيلي أن الوزير الحبري وعد اتحاد مربي الثروة الحيوانية بتوفر الدعم اللازم ووجه بسرعة صرفه للمربين، مؤكدا أن الوقت الراهن لا يحتمل أي تقصير او تهاون في دعم المربين .

ولفت إلى أن الظروف الراهنة أثبتت حقيقة ما كان يطالب به الاتحاد منذ سنوات بضرورة الاعتماد على الناتج المحلي من اللحوم الحية وليس الاعتماد على الاستيراد في ظل ما يشهده العالم من توقف لحركة الطيران ومختلف وسائل النقل وانشغال كل دولة بتلبية احتياجات مواطنيها أولاً.

وأكد البغيلي أن زيادة دعم المربين سيشجع على المزيد من تربية جميع أنواع الحلال من الإبل والبقر والأغنام وغيرها من اللحوم الحية التي توفر على الدولة المليارات من الاستيراد وخاصة في ظل هذه